



2026/7/7

إشكالية مكافحة الفساد بين أزمة مفهوم الدولة وتحديات الإصلاح السياسي والتشريعي في العراق

د. صابرين ستار جبار

● تحليلات

إشكالية مكافحة الفساد بين أزمة مفهوم الدولة وتحديات الإصلاح السياسي والتشريعي في العراق

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الإصدار / تحليلات

الموضوع / الحوكمة والدستور والقانون

د. صابرين ستار جبار / باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٌّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسية -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصُّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جيّدة لقضايا معقدة تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات بيتناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

المقدمة

يشهد الفكر السياسي المعاصر نقاشاً متجدداً حول طبيعة الدولة الحديثة ووظيفتها الأخلاقية والقانونية، ولا سيما في المجتمعات التي تمر بمراحل التحول الديمقراطي أو إعادة بناء الدولة والهوية الوطنية. وفي هذا السياق، لم يُنظر إلى الفساد بوصفه مجرد خلل إداري أو انحراف فردي في السلوك الوظيفي، بل أصبح يُفهم باعتباره أزمة مركبة تمس جوهر العلاقة بين الدولة والمجتمع، وترتبط بمدى قدرة المؤسسات على تجسيد مبادئ العدالة وسيادة القانون والمواطنة المتساوية.

وفي الحالة العراقية، تكتسب إشكالية الفساد أبعاداً أكثر تعقيداً، إذ لا يمكن مقاربتها من زاوية قانونية أو إجرائية فحسب، بل تتطلب قراءة أعمق للبنية الفكرية والسياسية التي تشكلت في مرحلة ما بعد عام 2003. فقد نشأت داخل الدولة العراقية الحديثة حالة من التداخل بين منطق الدولة المؤسسية القائمة على القانون والمصلحة العامة، وبين أنماط سياسية واجتماعية تقوم على الولاءات الفرعية وشبكات النفوذ الحزبية والزيائية السياسية، الأمر الذي أوجد فجوةً بين فلسفة الدولة الحديثة وممارسات إدارة السلطة والثروة.

إن جوهر الأزمة لا يكمن فقط في وجود قوانين لمكافحة الفساد أو تعدد المؤسسات الرقابية، بل في التباين بين التصور النظري للدولة وطبيعة الممارسة السياسية الفعلية. فحين تصبح السلطة مجالاً لتوزيع الموارد وفق اعتبارات غير مؤسسية، فإن التشريع نفسه قد

يفقد جزءاً من قدرته على أداء وظيفته الإصلاحية، إذ يمكن أن تتحول النصوص القانونية إلى أدوات محدودة التأثير عندما تصطدم بينى سياسية واجتماعية قادرة على إعادة إنتاج ذاتها عبر الثغرات القانونية أو ضعف آليات التنفيذ.

ومن هذا المنطلق، فإن تحدي الإصلاح التشريعي في العراق لا يرتبط فقط بجودة الصياغة القانونية أو عدد التشريعات المعتمدة، بل يرتبط بوجود إرادة سياسية ومؤسسية قادرة على تبني تصور موحد لمفهوم الدولة ووظائفها وحدود العلاقة بين السلطة والمصلحة العامة. فالفجوة القائمة بين «النص التشريعي» و«الممارسة التطبيقية» تمثل انعكاساً لأزمة أعمق تتعلق بطبيعة النظام السياسي وآليات إنتاج القرار العام.

وعليه، فإن الفساد في البيئات السياسية الانتقالية لا يمكن اختزاله في كونه مخالفة قانونية أو ممارسة فردية قابلة للمعالجة عبر أدوات الردع التقليدية، بل يمثل بنيةً نسقيةً تتغذى على ضعف المؤسسات وتراجع المعايير الحاكمة للعلاقة بين الدولة والمجتمع. وفي الحالة العراقية، تطور الفساد خلال العقود الماضية من ظاهرة مرتبطة بسلوكيات محددة إلى منظومة غير رسمية تمتلك شبكات مصالح، وآليات حماية، ونفوذاً قادراً، في بعض الحالات، على إعاقة فاعلية المؤسسات الرسمية.

وتنطلق هذه الدراسة من محاولة تجاوز المقاربة التقليدية للفساد بوصفه ملفاً رقابياً أو جنائياً فحسب، نحو تحليل جذوره الفكرية

والمؤسسية، من خلال بحث العلاقة بين مفهوم الدولة والعقد الاجتماعي من جهة، وبين كفاءة المنظومة التشريعية وقدرتها على إحداث إصلاح حقيقي من جهة أخرى. كما تسعى إلى تفكيك العلاقة بين البعد النظري الذي ينظر إلى الفساد بوصفه أزمةً في منظومة القيم السياسية ومفهوم المصلحة العامة، وبين البعد التطبيقي المتعلق بقدرة المؤسسات العراقية على تحويل التشريعات إلى سياسات فعالة.

وفي هذا الإطار، تأتي التحولات السياسية والإجرائية التي يشهدها العراق خلال عام 2026، ولا سيما محاولات الانتقال من خطاب مكافحة الفساد بوصفه ملفاً سياسياً أو إعلامياً إلى مقارنة تستهدف تفكيك البنى المنتجة له، واستعادة الأموال العامة، وتعزيز الحوكمة المؤسسية، بوصفها اختباراً عملياً لقدرة الدولة على الانتقال من إدارة الأزمة إلى بناء نموذج مستدام للنزاهة والمساءلة.

وعليه، تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول السؤال الآتي: كيف يمكن بناء سياسة تشريعية فعالة لمكافحة الفساد في العراق، في ظل استمرار التباين بين فلسفة الدولة الحديثة وبنية الممارسة السياسية القائمة؟

وما الشروط الفكرية والمؤسسية اللازمة لتحويل مكافحة الفساد من استجابة قانونية ظرفية إلى مشروع إصلاح دولة طويل الأمد؟

الفلسفة السياسية للفساد بين الإطار النظري وإشكالية التطبيق المؤسسي

إن مقارنة ظاهرة الفساد لا يمكن أن تنطلق من نتائجها الظاهرة فقط، أو من مظاهرها الإجرائية المرتبطة بالرشوة أو استغلال الوظيفة العامة، بل تقتضي العودة إلى الجذور الفكرية والفلسفية التي تنتج هذه الظاهرة وتعيد إنتاجها داخل بنية الدولة. فمعالجة الفساد لا تبدأ من النص القانوني وحده، وإنما من فهم العلاقة بين السلطة ومفهوم المصلحة العامة وطبيعة العقد الاجتماعي الذي تستند إليه الدولة الحديثة.

ومن هذا المنطلق، فإن الفساد يمثل، في جوهره، أزمةً في وظيفة السلطة وحدود استخدامها، إذ يُعرّف في الأدبيات المؤسسية بأنه «سوء استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة». وتكتسب هذه المقاربة أهميةً خاصة في الحالة العراقية، لأن الفساد لا يظهر بوصفه انحرافاً فردياً عن قواعد النظام، بل بوصفه ظاهرةً ذات طابع نسقي تتداخل فيها المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث تصبح بعض شبكات النفوذ قادرة على التأثير في عمل المؤسسات وإعادة توجيه موارد الدولة خارج أهدافها الأصلية.

وعليه، فإن الإشكالية الأساسية لا تتمثل فقط في وجود ممارسات فاسدة داخل مؤسسات الدولة، بل في تحول بعض أشكال الفساد إلى بنية موازية تمتلك أدوات الحماية والتأثير، الأمر الذي يجعلها قادرة على تعطيل وظيفة القانون، مع الحفاظ على مظهره الشكلي.

وفي هذا السياق، تشير بعض المقاربات الفلسفية الحديثة إلى أن الخطر الأكبر لا يكمن في مخالفة القانون فقط، بل في إمكانية احتواء القانون نفسه داخل منظومات المصالح والنفوذ، بحيث يتحول من أداة لتحقيق العدالة إلى وسيلة لحماية التوازنات القائمة.

وفي هذا الإطار، يمكن فهم الفساد من خلال ثلاثة مستويات فلسفية مترابطة:

أولاً: فساد غاية الدولة وانحراف الوظيفة السياسية

يرتبط التصور الكلاسيكي للدولة بفكرة تحقيق الخير العام وتنظيم الحياة المشتركة للمواطنين. وقد أكد أرسطو في كتاب السياسة أن فساد الأنظمة السياسية لا يرتبط فقط بسوء إدارة الموارد، وإنما بانحراف الغاية التي تأسست الدولة من أجلها؛ إذ تتحول السلطة من أداة لتحقيق المصلحة المشتركة إلى وسيلة لخدمة مصالح فئة محددة.

وبهذا المعنى، فإن أخطر نتائج الفساد تتمثل في إعادة تعريف وظيفة الدولة، بحيث يصبح الوصول إلى السلطة غايةً في حد ذاته، وليس وسيلةً لتحقيق الصالح العام. وعندما تفقد المؤسسات هذا الدور، تتحول القوانين من أدوات لضبط العدالة إلى أدوات للتفاوض السياسي، الأمر الذي يؤدي تدريجياً إلى تراجع مفهوم المواطنة وتآكل الثقة بين المجتمع والدولة.

ثانياً: الفساد بوصفه أزمةً في العقد الاجتماعي وشرعية الدولة

تنطلق الدولة الحديثة، وفق تصورات مفكري العقد الاجتماعي، من فكرة أساسية تتمثل في انتقال المجتمع من حالة الفوضى أو القوة غير المنظمة إلى نظام سياسي يحتكر تطبيق القانون ويوفر الحماية والعدالة. ويرى توماس هوبز في كتاب اللفيثان أن جوهر الدولة يكمن في قدرتها على إنهاء حالة الصراع غير المنظم عبر احتكار القوة الشرعية.

غير أن الفساد يمثل، في جوهره، عودةً غير مباشرة إلى منطلق ما قبل الدولة؛ إذ يعيد إنتاج النفوذ والثروة والعلاقات الشخصية بوصفها أدوات لتوزيع الحقوق والفرص خارج إطار المؤسسات الرسمية. أما عند جان جاك روسو، فإن شرعية القانون ترتبط بكونه تعبيراً عن «الإرادة العامة»، لكن في البيئات التي تنتشر فيها شبكات المصالح الخاصة، يصبح القانون عرضةً للاختطاف لصالح إرادات جزئية، مما يؤدي إلى فقدان القانون لوظيفته الأخلاقية والاجتماعية.

ومن هنا، فإن أزمة الفساد ليست مجرد أزمة في تطبيق القانون، بل هي أزمة في العلاقة بين المواطن والدولة، لأن المواطن يفقد، تدريجياً، الإيمان بأن المؤسسات تعمل وفق قواعد عادلة ومتساوية.

ثالثاً: الفساد وبناء الدولة الزبائنية على حساب الدولة المؤسسية

ترتبط ظاهرة الفساد في الدول الانتقالية، غالباً، بضعف قدرة الدولة على التحول إلى مؤسسات حديثة غير شخصية، وهو ما يركز عليه فرانسيس فوكوياما في تحليلاته المتعلقة ببناء الدولة وجودة المؤسسات. فالدولة القوية ليست فقط تلك التي تمتلك أجهزة قانونية، بل هي تلك التي تعمل مؤسساتها وفق قواعد عامة مستقلة عن الأشخاص والهويات الفرعية.

وفي الحالة العراقية بعد عام 2003، برزت أنماط من الإدارة السياسية القائمة على المحاصصة وشبكات الولاء، الأمر الذي أدى، في بعض المجالات، إلى انتقال العلاقة بين الدولة والمواطن من منطق الحقوق والمؤسسات إلى منطق الوساطة والانتماء السياسي. وهنا يتحول الفساد من ممارسة فردية إلى جزء من آلية توزيع النفوذ والموارد، بما يضعف قدرة الدولة على فرض قواعد موحدة على الجميع.

الانتقال من الفلسفة إلى التطبيق: متطلبات تفكيك بنية الفساد

إن تجاوز الفساد يتطلب الانتقال من التعامل معه باعتباره مخالفةً قانونيةً محددة إلى اعتباره تحدياً مؤسسياً يستوجب إعادة بناء العلاقة بين التشريع والتنفيذ والرقابة. فالنصوص القانونية، ومنها قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969، لا تحقق أثرها بمجرد وجودها، وإنما بقدرة المؤسسات على تحويلها إلى ممارسة فعلية مستقلة عن التأثيرات السياسية والاقتصادية.

ومن هنا، يمكن تحديد ثلاث مرتكزات أساسية للإصلاح:

أولاً: استعادة مركزية الدولة واحتكارها الشرعي للموارد والقوة

فالإصلاح الحقيقي لا يقتصر على ملاحقة الأفراد، بل يتطلب تفكيك الشبكات غير الرسمية التي تنافس الدولة في إدارة الموارد والقرار العام، وإعادة الاعتبار لمبدأ سيادة القانون بوصفه المرجعية العليا لجميع الفاعلين.

ثانياً: بناء الشرعية القائمة على الإنجاز لا على الإجراءات فقط

لم تعد شرعية الدولة الحديثة تعتمد على الانتخابات والمؤسسات الشكلية فقط، بل أصبحت مرتبطة بقدرتها على تحقيق نتائج ملموسة للمواطن. ومن هنا، تبرز أهمية الانتقال نحو مفهوم الشرعية الإنجازية، حيث تُقاس فاعلية الدولة بقدرتها على حماية المال العام، واسترداد الأموال المنهوبة، وتحسين الخدمات العامة.

ثالثاً: الانتقال نحو الحوكمة الرقمية وتعزيز الرقابة المؤسسية

إن تقليص فرص الفساد يتطلب إعادة تصميم بيئة العمل الحكومي عبر توسيع استخدام الأنظمة الرقمية، والأتمتة، وتقليل الاعتماد على الإجراءات الورقية التي تفتح المجال أمام التدخلات الشخصية. فالرقابة الحديثة لم تعد تعتمد فقط على اكتشاف الفساد بعد وقوعه، بل على بناء منظومات تمنع حدوثه ابتداءً.

وبذلك، فإن مواجهة الفساد في العراق تتطلب معالجة مزدوجة: إعادة

بناء الفكرة السياسية للدولة من جهة، وإصلاح الأدوات التشريعية والمؤسسية من جهة أخرى، بحيث يصبح القانون قادراً على العمل بوصفه قاعدة عامة مجردة تطبق على الجميع بعيداً عن النفوذ السياسي أو القوة المالية.

بيئة التشريع العراقي بين المعايير الدولية لمكافحة الفساد وفجوة التطبيق المؤسسي

يمثل التشريع في الدولة الحديثة أكثر من مجرد مجموعة من القواعد المنظمة للسلوك العام، فهو التعبير العملي عن فلسفة الدولة في تنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع، وتحديد حدود القوة العامة، وضمان تحقيق المصلحة العامة. ومن هذا المنطلق، فإن فعالية التشريع في مكافحة الفساد لا تُقاس فقط بوجود النصوص القانونية أو مدى توافقها مع المعايير الدولية، وإنما بقدرتها البيئية السياسية والمؤسسية على تحويل تلك النصوص إلى قواعد نافذة ومؤثرة.

وفي ظل التحولات التي شهدتها مفهوم مكافحة الفساد عالمياً، لم تعد الدولة مطالبةً فقط بتجريم السلوك الفاسد، بل أصبحت مطالبةً ببناء منظومة متكاملة تقوم على الشفافية، والمساءلة، وحماية المال العام، وتعزيز استقلال المؤسسات الرقابية والقضائية. إلا أن البيئة التشريعية العراقية تواجه تحدياً مركباً يتمثل في الفجوة بين البناء القانوني الرسمي وبين الواقع السياسي والاجتماعي الذي تعمل في إطاره هذه القوانين.

أولاً: إشكالية التوافق بين المعايير الدولية والبنية الوطنية للتشريع

تنطلق المعايير الدولية لمكافحة الفساد، ولا سيما تلك المرتبطة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، من تصور مؤسساتي للدولة يقوم على الفصل بين المجالين العام والخاص، وعلى وجود مؤسسات عقلانية-قانونية قادرة على تطبيق القواعد بصورة مستقلة ومتساوية.

غير أن نقل هذه المعايير إلى البيئة العراقية يواجه تحدياً يتمثل في اختلاف السياق المؤسسي والاجتماعي، إذ إن فعالية مفاهيم مثل الشفافية، والإفصاح عن الذمة المالية، وحماية المبلغين، واسترداد الأموال المنهوبة، تفترض وجود دولة تمتلك قدرةً كاملةً على إنفاذ القانون، وتحييد المؤسسات عن تأثير شبكات المصالح.

ومن هنا تظهر إشكالية ما يمكن تسميته بـ«الفجوة المعرفية بين النص والممارسة»، إذ قد تتبنى الدولة تشريعات منسجمة مع المعايير الدولية على المستوى الشكلي، إلا أن فعاليتها تبقى محدودة عندما تصطدم ببنى سياسية واجتماعية تقوم على المحاصصة، أو العلاقات الزبائنية، أو تضارب المصالح. وبذلك يتحول التشريع أحياناً من أداة لتغيير الواقع إلى مجرد استجابة شكلية تمنح النظام القانوني شرعيةً خارجيةً، دون أن يمتلك بالضرورة القدرة الكاملة على إعادة تشكيل الواقع الداخلي.

ثانياً: تعدد التشريعات وتحدي بناء العقيدة التشريعية الموحدة

يمتلك العراق منظومةً قانونيةً متعددة المستويات لمواجهة الفساد، تشمل قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969، وقوانين هيئة النزاهة والكسب غير المشروع، وتشريعات الرقابة المالية والإدارية، فضلاً عن الالتزامات الدولية المرتبطة بمكافحة الفساد.

إلا أن التحدي الأساسي لا يكمن في غياب القوانين، بل في غياب الانسجام الفلسفي بين هذه المنظومة وطبيعة الدولة التي يُفترض أن تطبقها. فوجود نصوص قانونية متعددة لا يضمن بالضرورة بناء سياسة تشريعية متماسكة، ما لم تستند إلى تصور موحد حول وظيفة القانون وحدود السلطة.

وقد أدى تداخل بعض النصوص القانونية القديمة مع متطلبات الإصلاح الحديثة إلى خلق حالات من التعارض بين حماية الجهاز الإداري للدولة وضرورة إخضاع الجميع لمبدأ المساءلة. فبعض الإجراءات التي نشأت تاريخياً بهدف حماية الموظف العام قد تتحول، في سياقات معينة، إلى قيود تحد من سرعة المحاسبة، خصوصاً عندما تتداخل مع بيئة سياسية قادرة على إنتاج أشكال غير رسمية من الحماية. وعليه، فإن المشكلة ليست في النص القانوني بذاته، وإنما في الفلسفة التي تحكم إنتاجه وتطبيقه؛ أي: هل يُنظر إلى القانون بوصفه أداةً لحماية الدولة والمصلحة العامة، أم بوصفه مجالاً للتوازن بين القوى والمصالح؟

ثالثاً: فجوة التطبيق التشريعي وتحول القانون من قاعدة عامة إلى ممارسة انتقائية

تُظهر التجربة العراقية أن التحدي الأكبر أمام مكافحة الفساد يتمثل في المسافة الفاصلة بين النص القانوني وبين القدرة الفعلية على إنفاذه. فالقانون قد يكون واضحاً من حيث الصياغة، لكنه يفقد أثره عندما تخضع عملية تطبيقه إلى تفاوت في النفوذ السياسي أو الاقتصادي.

وتبرز هذه الإشكالية في ثلاث مجالات رئيسية:

1. ضعف الردع وتفاوت تطبيق القانون: إن أحد مظاهر أزمة التطبيق يتمثل في الانتقائية، إذ إن قدرة القانون على الوصول إلى مختلف المستويات الوظيفية والسياسية تمثل معياراً أساسياً لشرعية النظام القانوني. فحين يشعر المجتمع بأن المحاسبة تقتصر على مستويات محددة دون غيرها، تتحول مكافحة الفساد من مشروع إصلاحى إلى إجراء محدود التأثير.
2. تحدي استرداد الأموال المنهوبة: يمثل استرداد الأموال أحد أكثر الملفات تعقيداً، بسبب ارتباطه بحركة مالية عابرة للحدود، وحاجته إلى تعاون قانوني ومصرفي دولي، فضلاً عن تطوير أدوات التحقيق المالي والرقمي. وهنا تظهر الحاجة إلى تحديث البيئة التشريعية بما يجعلها قادرة على التعامل مع أنماط الفساد الحديثة التي تتجاوز حدود الدولة، ولا تعتمد فقط على أدوات الإثبات التقليدية.

3. تأثير شبكات المصالح على استقلال إنفاذ القانون: إن أخطر تحديات التطبيق لا يرتبط فقط بوجود فساد داخل المؤسسات، بل بقدرة شبكات المصالح على التأثير في مسار تنفيذ القانون. فحتى أكثر التشريعات صرامة تبقى محدودة الأثر إذا لم تتوفر بيئة مؤسسية تحمي استقلال القضاء والأجهزة الرقابية.

رابعاً: الإصلاح التشريعي بوصفه مشروعاً لإعادة بناء الدولة

إن مكافحة الفساد في العراق لا يمكن اختزالها في تعديل القوانين أو زيادة العقوبات، بل تتطلب إعادة بناء العلاقة بين الدولة والقانون والمؤسسات. فالتشريع الفعال يحتاج إلى بيئة سيادية ومؤسسية تسمح له بالعمل بعيداً عن الضغوط غير القانونية.

ومن هذا المنظور، فإن أي استراتيجية ناجحة لمكافحة الفساد يجب أن تقوم على ثلاث مرتكزات مترابطة:

- تعزيز مركزية الدولة وسيادة القانون عبر ضمان خضوع جميع الفاعلين للقواعد القانونية ذاتها.
- الانتقال من شرعية الإجراءات إلى شرعية الإنجاز من خلال قياس نجاح الدولة بقدرتها على حماية المال العام واستعادة الموارد وتحسين الأداء المؤسسي.
- تطوير منظومة الحوكمة الرقمية للحد من فرص التدخل البشري وتقليص مساحات الفساد الإداري.

وبذلك، فإن التحدي الحقيقي أمام التشريع العراقي ليس إنتاج قوانين

جديدة بقدر ما هو بناء بيئة سياسية ومؤسسية تجعل القانون قادراً على أداء وظيفته الأساسية: حماية الصالح العام وترسيخ الثقة بين المواطنين والدولة.

تجليات الفساد البنوي في العراق: من الممارسة الفردية إلى الشبكات المؤسسية

إن فهم الفساد في العراق لا يكتمل عند حدود تحليل النصوص القانونية أو تقييم أداء المؤسسات الرقابية، بل يتطلب الانتقال إلى مستوى أكثر عمقاً يتمثل في دراسة الأنماط العملية التي اتخذها الفساد داخل بنية الدولة. فالمشكلة الأساسية لا تكمن فقط في وجود ممارسات مخالفة للقانون، وإنما في تحول بعض أشكال الفساد إلى شبكات منظمة تمتلك أدوات اقتصادية وإدارية وسياسية قادرة على إعادة إنتاج نفسها. ومن هذا المنطلق، يمكن رصد عدد من الأنماط الرئيسية التي تعكس الطبيعة البنوية للفساد في العراق، والتي تتجاوز السلوك الفردي لتصل إلى مستوى إدارة المصالح والنفوذ.

أولاً: فساد العقود العامة والمشاريع المتلكئة بوصفها نموذجاً لاستنزاف الموارد العامة

تمثل منظومة العقود الحكومية والمشاريع الاستثمارية أحد أكثر مجالات الفساد تأثيراً في الاقتصاد العراقي، نظراً لارتباطها المباشر بالموازنات العامة، وبقدرة الدولة على تحقيق التنمية. وقد ظهرت

خلال السنوات الماضية أنماط متعددة من سوء إدارة المشاريع، من بينها تضخم الكلف، وتأخر التنفيذ، وإعادة إحالة المشاريع، وضعف الرقابة على مراحل الإنجاز.

وتزداد خطورة هذا النمط عندما تتحول بعض المشاريع الكبرى إلى مساحات لتقاطع المصالح بين الشركات والمقاولين وشبكات النفوذ السياسي، بحيث تصبح إجراءات الإحالة والتنفيذ منفصلة عن الهدف التنموي الأصلي للمشروع. ففي بعض الحالات، قد تتحول العقود من أدوات لبناء البنية التحتية إلى آليات لإعادة توزيع الموارد العامة خارج إطار الكفاءة الاقتصادية.

ولا تكمن الإشكالية فقط في الخسارة المالية المباشرة، بل في أثرها الأوسع على شرعية الدولة، إذ يؤدي تعثر المشاريع الأساسية في قطاعات مثل الكهرباء، والصحة، والتعليم إلى تعزيز شعور المواطنين بأن الموارد العامة لا تُدار لتحقيق المنفعة المشتركة.

ثانياً: اقتصاديات التهريب وغسيل الأموال وتحدي الفساد العابر للحدود

يمثل الفساد المالي أحد أكثر أنماط الفساد تعقيداً، لأنه لا يرتبط فقط بإساءة استخدام الوظيفة العامة، بل بشبكات اقتصادية قادرة على نقل الأموال وإخفاء مصادرها داخل الدولة وخارجها. وفي الحالة العراقية، برزت قضايا مرتبطة بتهريب العملة الأجنبية، واستغلال بعض الإجراءات المالية والمصرفية، وتقديم بيانات تجارية

أو مستندات غير دقيقة لتسهيل خروج الأموال. كما تتقاطع هذه الأنماط، في بعض الحالات، مع شبكات تهريب الموارد، ومنها النفط ومشتقاته، لتشكل منظومة مالية تحتاج إلى أدوات رقابية وقانونية تتجاوز الحدود التقليدية. إن التحدي هنا يتمثل في أن الفساد المالي الحديث لا يعمل بصورة مباشرة أو مكشوفة، بل يعتمد على أدوات قانونية وتجارية ومصرفية تمنحه قدرةً على الاختفاء داخل النشاط الاقتصادي المشروع ظاهرياً، وهو ما يجعل مواجهته مرتبطة بتطوير التحقيقات المالية، والرقابة الرقمية، والتعاون الدولي.

ثالثاً: المكاتب الاقتصادية وشبكات النفوذ السياسي كأحد أشكال الفساد المؤسسي

يُعد ارتباط النفوذ السياسي بالمصالح الاقتصادية من أكثر مظاهر الفساد البنيوي تأثيراً في قدرة الدولة على العمل المؤسسي. فحين تتحول بعض القوى السياسية إلى امتلاك شبكات اقتصادية داخل مؤسسات الدولة، فإن ذلك يؤدي إلى تراجع استقلال الإدارة العامة، وتحول الوظيفة الحكومية من مجال للخدمة العامة إلى مجال للتأثير السياسي. وتتمثل خطورة هذه الظاهرة في أنها لا تعمل، دائماً، عبر مخالفة القانون بصورة مباشرة، بل من خلال التأثير في مسارات القرار الإداري، مثل التعيينات، وإدارة العقود، وتحديد الأولويات الاقتصادية، بما يجعل الدولة تعمل أحياناً وفق منطق التوازنات السياسية، بدلاً من منطق الكفاءة المؤسسية. وهنا يصبح الفساد جزءاً من بنية صنع القرار، وليس مجرد تجاوز فردي داخل الجهاز الإداري.

تحديات تفكيك شبكات الفساد في العراق

رغم تعدد الإجراءات القانونية والرقابية، فإن مواجهة الفساد البنوي تواجه تحديات عميقة ترتبط بطبيعة الشبكات التي نشأت حوله، ويمكن تحديد أبرزها في ثلاثة مستويات:

أولاً: التعقيد القانوني وظهور نمط «الفساد المتكيف مع القانون»

لم يعد الفساد، في كثير من الحالات، يقوم على انتهاك واضح للنصوص القانونية، بل أصبح أكثر تعقيداً من خلال استخدام الإجراءات والثغرات القانونية لصياغة معاملات تبدو صحيحة من الناحية الشكلية. فقد تُستخدم المناقصات، والاستثناءات الإدارية، والتفسيرات القانونية، بطريقة تجعل إثبات الجريمة أمراً بالغ الصعوبة، رغم وجود مؤشرات واضحة على سوء إدارة الموارد العامة. وهنا تظهر إشكالية ما يمكن وصفه بـ«الفساد المتستر بالشرعية الشكلية»، حيث يتحول القانون من أداة للكشف إلى غطاء يحمي بعض الممارسات.

ثانياً: تداخل الفساد مع تحديات السيادة وإنفاذ القانون

تزداد صعوبة مكافحة الفساد عندما تتقاطع شبكات المصالح الاقتصادية مع قوى تمتلك نفوذاً اجتماعياً أو أمنياً. ففي هذه الحالة، لا تصبح ملاحقة الفساد مجرد مسألة قضائية، بل ترتبط بقدرة الدولة على فرض سيادة القانون بصورة متساوية على جميع الفاعلين. ومن هنا، فإن نجاح أي استراتيجية لمكافحة الفساد يتطلب تعزيز استقلال المؤسسات القضائية والرقابية، وضمان أن تكون سلطة القانون أعلى من أي نفوذ سياسي أو اجتماعي مواز.

ثالثاً: الفساد بوصفه ثقافة مؤسسية ومقاومة الإصلاح الإداري

لا يقتصر الفساد على المستويات العليا فقط، بل يمكن أن يتحول إلى ممارسة يومية داخل الإدارة العامة، عندما تصبح الوساطة أو الإجراءات غير الرسمية جزءاً من طريقة عمل المؤسسات. وهذا يجعل الإصلاح أكثر تعقيداً؛ لأن مواجهة الفساد لا تتطلب فقط محاسبة الأفراد، بل إعادة تصميم البيئة الإدارية نفسها. ومن هنا تبرز أهمية التحول الرقمي والحوكمة الإلكترونية، ليس باعتبارهما أدوات تقنية فقط، وإنما بوصفهما وسيلتين لإعادة بناء العلاقة بين المواطن والمؤسسة، وتقليل مساحات التدخل الشخصي. إن مقاومة التحول من الإدارة الورقية إلى الإدارة الرقمية تعكس، في جانب منها، مقاومةً لفقدان شبكات المصالح آليات نفوذها التقليدية.

وبناءً على ذلك، فإن الفساد في العراق لا يمثل ملفاً قانونياً منفصلاً، بل ظاهرةً مركبةً تتداخل فيها السياسة والاقتصاد والإدارة والثقافة المؤسسية. ولذلك، فإن نجاح أي مشروع لمكافحة الفساد يتطلب الانتقال من منطق ملاحقة الحالات الفردية إلى تفكيك البيئة التي تسمح بإنتاج الفساد وإعادة إنتاجه، بما يعيد للقانون دوره أداةً لبناء الدولة، وليس مجرد وسيلة لمعاقبة المخالفين.

من مكافحة الفساد إلى استعادة الدولة: الأبعاد السياسية والمؤسسية لتفكيك شبكات النفوذ

إن الانتقال من تحليل الفساد بوصفه ظاهرة قانونية أو إدارية إلى

فهمه باعتباره أزمةً في بنية الدولة، يقود إلى إدراك أن المعالجة الحقيقية لا تتوقف عند ملاحقة الأفراد أو تعديل النصوص، بل تتطلب تفكيك الشبكات التي أنتجت الفساد وحولته إلى آلية لإدارة النفوذ والثروة. فالتجربة العراقية تكشف أن الفساد البنيوي لم يعمل بمعزل عن بقية اختلالات الدولة، بل ارتبط تاريخياً بتداخل المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية، الأمر الذي جعل بعض المؤسسات الرسمية تعمل، أحياناً، تحت تأثير مراكز نفوذ موازية. ومن هنا، فإن مكافحة الفساد تمثل، في جوهرها، محاولةً لإعادة بناء العلاقة بين السلطة والقانون، واستعادة مفهوم الدولة القائم على احتكار القرار العام وإدارة الموارد وفق قواعد مؤسسية.

وفي هذا السياق، فإن التحولات الإجرائية التي تقودها حكومة علي الزيدي عام 2026 يمكن قراءتها بوصفها محاولةً للانتقال من مرحلة إدارة ملف الفساد إلى مرحلة تفكيك البنى المنتجة له، من خلال الربط بين المحاسبة القانونية، واسترداد الأموال، وتعزيز قدرة الدولة على فرض سيادة القانون.

أولاً: تفكيك البنية الزبائنية وإعادة بناء الدولة المؤسسية

توضح الأدبيات المتعلقة ببناء الدولة، ولا سيما أطروحات فرانسيس فوكوياما حول ضعف الدولة الزبائنية، أن أحد أهم أسباب استمرار الفساد يتمثل في فشل الدولة في التحول إلى مؤسسة غير شخصية تعمل وفق قواعد عامة، بدلاً من شبكات الولاء والمصالح.

وفي الحالة العراقية، فإن معالجة الفساد لا ترتبط فقط بملاحقة الملفات المالية، بل بمواجهة شبكات تشكلت حول توزيع النفوذ والموارد. ولذلك، فإن استهداف الملفات الكبرى والشخصيات ذات النفوذ يمثل اختباراً حقيقياً لمبدأ المساواة أمام القانون؛ لأن جوهر الإصلاح يكمن في إنهاء فكرة وجود فئات تمتلك حماية سياسية أو اجتماعية تجعلها خارج نطاق المساءلة. ومن هنا، فإن قيمة أي حملة إصلاحية لا تُقاس بعدد القضايا المفتوحة فقط، بل بقدرتها على تغيير قواعد اللعبة التي سمحت بإعادة إنتاج الفساد داخل مؤسسات الدولة.

ثانياً: استرداد الأموال وتحويل مكافحة الفساد إلى أثر تنموي ملموس

يمثل ملف استرداد الأموال المنهوبة أحد أهم الاختبارات العملية لجدية الدولة في مواجهة الفساد؛ لأن المواطن لا يقيس نجاح مكافحة الفساد فقط بعدد الإجراءات القضائية، بل بقدرة الدولة على تحويل الأموال المستعادة إلى منفعة عامة. ومن منظور العقد الاجتماعي، فإن حماية المال العام ليست مجرد وظيفة قانونية، بل التزاماً سياسياً وأخلاقياً تجاه المجتمع. فالدولة التي تستعيد مواردها، وتعيد توظيفها في الخدمات والبنس التحتية، تعزز ما يُعرف بـ«الشرعية الإنجازية»، أي شرعية الدولة القائمة على ما تقدمه من نتائج ملموسة، وليس فقط على الإجراءات الشكلية. ولهذا، فإن بناء منظومة واضحة لإدارة الأموال المستردة يمثل انتقالاً من فلسفة

العقوبة إلى فلسفة إعادة بناء الثقة بين المواطن والمؤسسات.

ثالثاً: العلاقة البنوية بين الفساد والسلاح الموازي: من حماية الفساد إلى تجفيف مصادره

لا يمكن فهم ظاهرة الفساد البنوي والسلاح الموازي كظاهرتين منفصلتين؛ فالعلاقة بينهما تقوم على تبادل المنفعة، حيث تحتاج بعض شبكات الفساد إلى قوة تحميها من المساءلة، بينما تحتاج بعض القوى غير الرسمية إلى موارد مالية واقتصادية تضمن استمرار نفوذها.

ومن هذا المنطلق، فإن مكافحة الفساد تحمل بُعداً سيادياً يتجاوز المجال الإداري؛ لأن تجفيف مصادر التمويل غير المشروع يضعف قدرة أي شبكة موازية على التأثير في الدولة. وبذلك، تصبح المواجهة الحقيقية ليست مع السلاح فقط، بل مع البيئة الاقتصادية والسياسية التي تسمح له بالبقاء. فكلما نجحت المؤسسات في ضبط الموارد العامة، وتعزيز الشفافية، ومنع استغلال الدولة مصدراً لتمويل شبكات النفوذ، تقلصت قدرة القوى الموازية على الاستمرار.

رابعاً: إعادة بناء هيبة القانون والانتقال من منطلق القوة إلى منطلق المؤسسة

تكمن المشكلة الأساسية في الدول الانتقالية في أن ضعف إنفاذ القانون يؤدي إلى نشوء ما يمكن تسميته بـ«الحصانة الواقعية»، حيث لا تكفي القواعد القانونية وحدها إذا لم تمتلك الدولة القدرة

على تطبيقها على الجميع.

ومن منظور فلسفة القانون، فإن قوة الدولة لا تُقاس فقط بامتلاك أدوات الإكراه، بل بقدرتها على جعل القانون المرجعية العليا لجميع الفاعلين. لذلك، فإن تعزيز استقلال القضاء وفاعلية المؤسسات الرقابية يمثلان خطوةً أساسيةً في إعادة التوازن بين سلطة القانون ومراكز القوة غير الرسمية.

إن استعادة هيبة الدولة لا تتحقق عبر منطوق القوة المجردة، وإنما عبر إعادة بناء الثقة بأن الدولة قادرة على حماية الحقوق ومعاينة المخالفين وفق قواعد عادلة ومتساوية.

خامساً: مكافحة الفساد كمدخل لإعادة بناء العقد الاجتماعي

إن جوهر أزمة الدولة في العراق لا يرتبط فقط بانتشار الفساد، بل بتراجع الثقة بين المواطن والمؤسسات. فعندما يشعر المجتمع بأن الموارد العامة لا تُدار بعدالة، وأن القانون لا يُطبق بصورة متساوية، تظهر الحاجة إلى بدائل غير رسمية للحماية والانتماء.

ومن هنا، فإن الإصلاح الحقيقي لا يتمثل فقط في تنظيف المؤسسات من الفاسدين، بل في إعادة تأسيس العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس سيادة القانون والمواطنة. فكل تقدم في مجال النزاهة والعدالة المؤسسية يساهم في تقليص الحاجة الاجتماعية والسياسية إلى مراكز القوة الموازية؛ لأن الدولة تستعيد دورها بوصفها الإطار الوحيد المشروع لإدارة الخلافات وحماية الحقوق.

وبذلك، فإن مكافحة الفساد في العراق تمثل مشروعاً أوسع من كونه ملفاً رقابياً، فهي عملية لإعادة بناء الدولة نفسها. فنجاحها يرتبط بقدرة المؤسسات على الانتقال من رد الفعل إلى الإصلاح البنوي، ومن ملاحقة الفساد إلى منع إنتاجه، ومن إدارة الأزمات إلى ترسيخ نموذج دولة القانون والمؤسسات.

التكليف الفلسفي والسياسي لحملة مكافحة الفساد وآفاق إعادة بناء الدولة

إن فهم أي تجربة إصلاحية لمكافحة الفساد لا يمكن أن يقتصر على متابعة الإجراءات التنفيذية أو القرارات القضائية، بل يتطلب تحليل الأسس الفكرية التي تقف خلفها، وطبيعة التحول الذي تسعى إلى إحداثه في العلاقة بين الدولة والمجتمع والمؤسسات.

ومن هذا المنطلق، فإن حملة مكافحة الفساد التي تقودها حكومة علي الزيدي عام 2026 يمكن قراءتها باعتبارها محاولةً للانتقال من نموذج التعامل مع الفساد بوصفه ملفاً إدارياً أو أمنياً محدوداً إلى مقاربة تعتبره أزمةً بنيويةً مرتبطةً بمفهوم الدولة ووظائفها. فجوهر التحدي لا يكمن فقط في معاقبة الفاسدين، وإنما في إعادة بناء منظومة تجعل القانون والمؤسسات المرجعية العليا لإدارة السلطة والثروة. وعليه، فإن هذه التجربة يمكن مقاربتها عبر عدد من الأطر الفلسفية والسياسية:

أولاً: استعادة احتكار الدولة للقوة الشرعية: المقاربة الفيبرية

يرى عالم الاجتماع ماكس فيبر أن الدولة الحديثة تتميز بامتلاكها الاحتكار المشروع لاستخدام القوة داخل المجتمع، وأن فقدان هذا الاحتكار يؤدي إلى ظهور مراكز نفوذ موازية تنازع الدولة وظائفها الأساسية. وبهذا المعنى، فإن العلاقة بين الفساد والسلاح الموازي تمثل أحد أكثر التحديات تعقيداً في بناء الدولة، فالفساد يوفر الموارد المالية التي تسمح باستمرار النفوذ غير الرسمي، بينما يوفر النفوذ غير الرسمي الحماية التي تمنع المساءلة القانونية. ومن هنا، فإن مكافحة الفساد تصبح جزءاً من مشروع استعادة الدولة لسيادتها؛ لأن تفكيك شبكات التمويل غير المشروع يساهم في تقليص قدرة أي قوة موازية على التأثير في القرار العام أو تعطيل القانون. وعليه، فإن جوهر الإصلاح لا يتمثل فقط في استرداد الأموال أو توقيف المتورطين، بل في إعادة تأسيس مبدأ أن الدولة هي الجهة الوحيدة المخولة بإدارة القوة والموارد العامة.

ثانياً: الإصلاح البراغماتي وقياس شرعية القانون بنتائجه

تتجاوز فلسفة الإصلاح الفعّال مجرد إنتاج القوانين أو رفع مستوى العقوبات؛ إذ تؤكد المقاربات البراغماتية، كما عند جون ديوي، أن قيمة الأفكار والمؤسسات تُقاس بقدرتها على إنتاج نتائج ملموسة في حياة الناس.

ومن هذا المنظور، فإن نجاح أي حملة لمكافحة الفساد لا يُقاس فقط

بعدد الملفات المحالة إلى القضاء، بل بقدرتها على تحويل الأموال المستردة إلى قيمة عامة يشعر بها المواطن، سواء من خلال تحسين الخدمات، أو دعم التنمية، أو إعادة توجيه الموارد نحو القطاعات الحيوية. فالقانون لا يستمد شرعيته فقط من وجوده في النصوص، بل من قدرته على حماية المجتمع وتحقيق العدالة وتحسين أداء الدولة.

ثالثاً: العدالة بين الإنصاف وكسر الاستثناء السياسي

يرتبط نجاح الإصلاح أيضاً بمبدأ المساواة أمام القانون، وهو ما يشكل محوراً أساسياً في نظرية العدالة عند جون رولز، إذ تقوم العدالة المؤسسية على أن القواعد العامة يجب أن تطبق بعيداً عن الاعتبارات المرتبطة بالمكانة أو القوة أو الانتماء. وفي السياق العراقي، فإن أحد أكبر التحديات التي واجهت مكافحة الفساد تمثل في وجود تصور اجتماعي وسياسي بأن بعض الشخصيات أو الجهات تمتلك قدرة على تجاوز المساءلة بسبب النفوذ أو الموقع. ومن هنا فإن القيمة الرمزية لأي حملة إصلاحية لا تكمن فقط في الملاحظات القانونية، بل في قدرتها على إنهاء فكرة «الاستثناء السياسي»، وترسيخ مبدأ أن القانون يجب أن يكون قاعدة عامة لا تستثني أحداً.

رابعاً: التحولات الداخلية واستعادة الثقة بين المواطن والدولة

إن أي مشروع لمكافحة الفساد يواجه اختباراً أساسياً يتمثل في موقف المجتمع منه، لأن الفساد المزمن لا يترك أثراً اقتصادياً فقط، بل

ينتج حالة من الاغتراب السياسي وفقدان الثقة بالمؤسسات. ويمكن قراءة التفاعل المجتمعي مع حملة 2026 عبر ثلاثة مستويات:

1. الانتقال من الشك إلى التأييد المشروط بالنتائج: أدى تراكم تجارب الإصلاح غير المكتملة خلال السنوات الماضية إلى نشوء حالة من الحذر الشعبي تجاه وعود مكافحة الفساد. لذلك لم يعد المواطن يكتفي بسماع أخبار الملاحقات، بل أصبح معيار التقييم الأساسي مرتبطاً بما إذا كانت الأموال ستعود إلى المجتمع وستتحول إلى خدمات ومشاريع. وهنا تصبح استعادة الأموال جزءاً من بناء الثقة وليس مجرد إجراء مالي.
2. تراجع صورة الفساد المحمي: أحد أهم الآثار السياسية لأي حملة ناجحة هو تغيير التصورات الاجتماعية حول حدود القوة والنفوذ. فحين يرى المجتمع أن شخصيات ذات نفوذ يمكن أن تخضع للمساءلة، فإن ذلك يساهم في إعادة بناء صورة الدولة باعتبارها قادرة على فرض القانون.
3. استمرار الحاجة إلى ضمانات مؤسسية: ورغم حالة التفاؤل، يبقى التحدي الأكبر هو ضمان استدامة الإصلاح وعدم تحوله إلى مرحلة مؤقتة مرتبطة بإرادة سياسية محددة. فالمجتمع يراقب قدرة المؤسسات على تحويل الحملة من إجراء استثنائي إلى سياسة دولة مستمرة.

خامساً: القراءات السياسية والاستراتيجية لمسار الإصلاح

تباينت التحليلات حول طبيعة الحملة بين ثلاث اتجاهات رئيسية:

الاتجاه الأول: تفكيك شبكات الدولة الموازية: يرى هذا الاتجاه أن أهمية الحملة تكمن في انتقالها من التعامل مع الفساد كحالات فردية إلى استهداف الشبكات التي تنتج الفساد، من خلال التركيز على مسارات الأموال، والعقود، ومصادر النفوذ الاقتصادي.

الاتجاه الثاني: اختبار قدرة الدولة على مواجهة شبكات المصالح: يركز هذا الاتجاه على أن الفساد في العراق لا يعمل بصورة منفصلة، بل يرتبط أحياناً بمصالح سياسية واقتصادية وأمنية، مما يجعل استمرار الإصلاح مرتبطاً بقدرة الدولة على حماية المؤسسات من الضغوط.

الاتجاه الثالث: ضرورة تحويل الحملة إلى إصلاح تشريعي دائم: يرى المختصون القانونيون أن أي حملة تنفيذية تحتاج إلى إطار تشريعي يضمن استمرارها، عبر تطوير قوانين مكافحة الفساد، وتعزيز استقلال المؤسسات الرقابية والقضائية، ومنع عودة الثغرات التي سمحت بإعادة إنتاج الفساد سابقاً.

سادساً: البعد الدولي لمكافحة الفساد واستعادة الثقة الخارجية

لم يعد الفساد في عالم اليوم ظاهرة داخلية فقط، إذ ترتبط شبكاته بحركة الأموال العابرة للحدود، والشركات الوهمية، والملاذات المالية، ولذلك فإن نجاح أي استراتيجية وطنية يحتاج إلى تعاون دولي فعال.

وتنبع أهمية الدعم الدولي من إدراك المجتمع الدولي أن الدولة التي تعاني من فساد مؤسسي واسع تصبح أكثر عرضة لانتشار الجريمة المنظمة وضعف الاستقرار الاقتصادي والأمني. وفي هذا السياق، تبرز أهمية التعاون في مجالات:

- تتبع الأموال والتحقيقات المالية العابرة للحدود.
- تعزيز التعاون القضائي لاسترداد الأموال والمتهمين.
- تطوير القدرات التقنية للمؤسسات العراقية في مجال الرقابة الرقمية والتحقيق المالي.

غير أن نجاح هذا التعاون يبقى مرتبطاً بقاعدة أساسية، وهي أن تكون الأولوية للمصلحة الوطنية العراقية، وأن تكون الشراكات الدولية داعمة لسيادة الدولة لا بديلاً عنها.

الخاتمة

تكشف تجربة مكافحة الفساد في العراق أن الأزمة لم تكن في غياب النصوص القانونية بقدر ما كانت في الفجوة بين القانون بوصفه إطاراً تنظيمياً، وبين قدرة الدولة على إنفاذه وتحويله إلى ممارسة مؤسسية مستقرة. فالتشريع، مهما بلغت دقته، يبقى محدود الأثر إذا لم يستند إلى إرادة سياسية واضحة، وإلى تصور متكامل لوظيفة الدولة، وحدود السلطة، وعلاقة المؤسسات بالمجتمع.

وقد بينت هذه الدراسة أن الفساد في العراق لا يمكن اختزاله في كونه انحرافاً إدارياً أو سلوكاً فردياً، بل هو ظاهرة بنيوية ارتبطت تاريخياً بتداخل المصالح السياسية والاقتصادية، وضعف البناء المؤسسي، الأمر الذي جعل مواجهته تتطلب مقاربةً تتجاوز المعالجة القانونية التقليدية نحو إعادة بناء فلسفة الحكم وتعزيز مركزية الدولة.

ومن خلال تحليل الأبعاد الفكرية والتشريعية والتطبيقية للظاهرة، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الأساسية:

أولاً: إن فاعلية أي حملة لمكافحة الفساد لا ترتبط فقط بحجم الإجراءات القضائية المتخذة، بل بقدرتها على تغيير التصورات المجتمعية حول علاقة السلطة بالقانون. فالمعيار الحقيقي للنجاح يتمثل في الانتقال من إدارة ملفات الفساد إلى تفكيك البيئات المنتجة له، وتعزيز ثقة المواطن بأن المؤسسات تعمل وفق قواعد عامة ومتساوية.

ثانياً: إن استرداد الأموال العامة وإعادة توجيهها نحو مشاريع التنمية يمثلان أحد أهم عناصر إعادة بناء العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع، لأن المواطن لا يقيس نجاح الإصلاح بكمية العقوبات فقط، بل بقدرته على رؤية أثر النزاهة في تحسين الخدمات وتعزيز التنمية.

ثالثاً: أظهرت التجربة أن مكافحة الفساد ترتبط ارتباطاً مباشراً بإعادة بناء الدولة المؤسسية؛ إذ إن مواجهة شبكات المصالح غير الرسمية تتطلب تعزيز استقلال القضاء، وتطوير أداء المؤسسات الرقابية، وإنهاء أي شكل من أشكال الاستثناء السياسي أو الوظيفي في تطبيق القانون.

رابعاً: إن الانتقال من نموذج الدولة الزبائية إلى الدولة المؤسسية يمثل جوهر الإصلاح الحقيقي؛ فمواجهة شبكات الفساد داخل القطاعات الحيوية لا تستهدف أشخاصاً فقط، بل تستهدف نمطاً من إدارة السلطة والموارد يقوم على الولاء والمصلحة الخاصة بدلاً من الكفاءة والقواعد المؤسسية.

خامساً: إن العلاقة بين الفساد والسلاح الموازي تؤكد أن استعادة الدولة لسيادتها لا تتم فقط عبر الإجراءات الأمنية، بل عبر تجفيف الموارد الاقتصادية التي تسمح باستمرار شبكات النفوذ غير الرسمية. فكلما تعززت قدرة الدولة على حماية المال العام وتطبيق القانون، تراجعت قدرة أي قوة موازية على التأثير في القرار الوطني.

سادساً: إن الإصلاح الإداري لا يكتمل بالملاحقة القانونية وحدها؛ لأن

الفساد يمكن أن يتجذر داخل الإجراءات اليومية للدولة. ولذلك، فإن التحول الرقمي والأتمتة يمثلان بُعداً استراتيجياً في إعادة تصميم العلاقة بين المواطن والمؤسسة، وتقليل فرص الابتزاز الإداري، وتعزيز الشفافية.

وبناءً على ذلك، فإن التحدي الأكبر أمام العراق لا يتمثل فقط في مكافحة الفساد القائم، بل في بناء منظومة مؤسساتية تمنع إعادة إنتاجه، وتحول النزاهة من استجابة مؤقتة إلى ثقافة حكم مستدامة.

التوصيات

1. ترسيخ مفهوم الدولة المؤسسية وسيادة القانون

من خلال تعزيز احتكار الدولة الشرعي للقرار العام، وضمان تطبيق القانون بصورة متساوية على جميع الفاعلين بعيداً عن الاعتبارات السياسية أو الاجتماعية.

2. مأسسة جهود مكافحة الفساد وعدم ربطها بالإرادة السياسية المؤقتة

وذلك عبر تحويل الإجراءات الإصلاحية إلى أطر قانونية ومؤسسية دائمة تضمن استمرارها وتمنع تراجعها بتغير الحكومات أو موازين القوى.

3. تعزيز التشريع الخاص بمكافحة الفساد واستكمال الثغرات القانونية

بما يشمل تطوير قوانين استرداد الأموال، وتوسيع تطبيق مبدأ «من أين لك هذا»، ومراجعة التشريعات المتعلقة بالحصانات بما يضمن عدم تحولها إلى عوائق أمام العدالة.

4. بناء منظومة متكاملة لاسترداد عائدات الفساد

من خلال تشريع إطار قانوني ينظم إدارة الأموال والأصول المستردة، وضمان توجيهها إلى مشاريع التنمية والخدمات العامة بما يعزز ثقة المواطن بفاعلية الإصلاح.

5. تعزيز استقلال المؤسسات القضائية والرقابية

عبر حماية القضاء وهيئات النزاهة والرقابة المالية من التأثيرات السياسية، وتمكينها من العمل وفق معايير مهنية مستقلة.

6. الانتقال الشامل نحو الحوكمة الرقمية

من خلال إلزام المؤسسات الحكومية بالأتمتة الرقمية في العقود، والمنافذ الحدودية، والإجراءات المالية والإدارية، بهدف تقليل التدخل البشري والحد من فرص الفساد.

7. ربط مكافحة الفساد بالإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة

عبر تحسين البيئة الاستثمارية، وتعزيز الثقة بالاقتصاد العراقي، وجذب الاستثمارات الحقيقية في قطاعات الطاقة والبنى التحتية بعيداً عن شبكات الوساطة والاحتكار.

8. تعزيز التعاون الدولي في مواجهة الجرائم المالية العابرة للحدود

خصوصاً في مجالات تتبع الأموال المهربة، ومكافحة غسيل الأموال، وتطوير القدرات الفنية للتحقيقات المالية الرقمية.

9. تحويل الإجراءات الاستثنائية إلى سياسات دولة مستدامة

بحيث لا تبقى مكافحة الفساد حملة ظرفية، بل تصبح جزءاً من فلسفة إدارة الدولة وبناء مؤسسات حديثة قائمة على الشفافية والمساءلة.

المصادر المعتمدة

1. Carnegie Middle East Center. (2020). Iraq's political economy and the struggle for reform. Carnegie Middle East Center.
2. Chatham House. (2021). Iraq's governance challenges and pathways for reform. Royal Institute of International Affairs.
3. Fukuyama, F. (2004). State-building: Governance and world order in the 21st century. Cornell University Press.
4. جمهورية العراق. (1969). قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المعدل. وزارة العدل العراقية.
5. ديوان الرقابة المالية الاتحادي. (2023). التقرير السنوي لنشاطات ديوان الرقابة المالية الاتحادي. ديوان الرقابة المالية الاتحادي.
6. هيئة النزاهة الاتحادية العراقية. (2023). التقرير السنوي لهيئة النزاهة الاتحادية. هيئة النزاهة الاتحادية.
7. جريدة الرياض. (2026). تقرير صحفي عن مكافحة الفساد في العراق. جريدة الرياض.

8. الجزيرة. (2026، 29 حزيران/يونيو). اعترافات وكيل وزير النفط تطيح بحيتان الفساد. الجزيرة نت.



لِدَوْلِيَّةِ فَاعِلِيَّةٍ وَمَجْتَمَعِ مُشَارِكِ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
